

مقابلة

ممثل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في لبنان:
الأمن العام أول مؤسسة أمنية تحترف حل النزاعات

مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) هو منظمة دولية تأسست عام 2000 بمبادرة سويسرية. مقرها الرئيسي في جنيف، وتضم 63 دولة من بينها لبنان الذي انضم اليها عام 2007. لها 15 مكتب تمثيل في العالم، ثلاثة منها في تونس، فلسطين، ولبنان الذي رخص لافتتاح مركزها على اراضيها عام 2008



ممثل مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) في لبنان المحامي ربيع قيس.

المقدم طارق الحلبي، اضافة الى الدقة والتنظيم الاستثنائيين. لقد شعرنا في تعاطينا مع المديرية العامة للأمن العام اننا نتعاطى مع احدي اهم المؤسسات في اكثر الدول تحضرا، لناحية التطور والدقة والتنظيم والمستوى الراقى في التعامل، وهذا امر افخر به كمواطن لبناني.

■ ما ابرز العناوين العريضة التي تضمنها برنامج تلك الدورات؟

□ من ابرز المواضيع التي تضمنها برنامج التدريب بشكل معمق: تعريف التواصل ومكوناته ومراحله، تعريف النزاع وانواعه ومصادره، التواصل اللفظي وغير اللفظي، الاصغاء النشط، التواصل الفعال، التواصل الايجابي، التواصل السليبي، التواصل الموبوء، لغة الجسد في التواصل، انماط الشخصيات الانسانية وكيفية التعامل معها، انواع الذكاءات واهمية الذكاء العاطفي، ادارة النزاع واساليب حل النزاعات، مفاهيم عامة في علم الوساطة والتفاوض.

■ ما اهمية تلك الدورات عمليا بشكل عام؟
□ تساهم تلك الدورات في رفع مستوى تواصل الشخص المتدرب وقدراته مع الاخرين بشكل محترف، بما يجعله يحقق افضل النتائج الممكنة على صعيد العلاقات الانسانية، في مختلف الظروف، كذلك في تعريفه على افضل تقنيات واساليب حل النزاعات. وهي تساهم تاليا في تطوير علاقة العسكريين بالمواطنين وتعزيزها، وفي حلهم لأي نزاعات بافضل الطرق العلمية سواء كانت نزاعات فردية على صعيد العمل او المجتمع، او في اطار العلاقات العامة، او بين جهات سياسية وما شابه.

■ هل من مشاريع تعاون جديدة بينكم وبين الامن العام خلال الفترة المقبلة؟
□ بالتأكيد. هناك العديد من المشاريع التي نحضر لها ونأمل في ان تسمح الظروف العامة باستكمالها سريعا. بعضها يدخل ضمن اطار الوساطة وحل النزاعات، والبعض الاخر سيتمحور حول ملفات عدة ذات صلة بحقوق الانسان. من البديهي القول انه يستحسن عدم التطرق اليها الا بعد اقتراب تاريخ بدء تنفيذها.

الدورات لتعزيز قدرة التواصل
الفعال وحل النزاعات

على ان نتابع بقية الدورات لاحقا. في الاستنتاج، يمكن القول ان تلك الدورات استفاد منها حتى الان ما يقارب 169 ضابطا ورتبيا وعنصرا، سيقام حفل تخريجهم في اقرب وقت تسمح به ظروف جائحة كورونا.

■ كيف كان تأثير جائحة كورونا وظروفها الصعبة على موضوع انجاز الدورات؟
□ بصراحة، على الرغم من ظروف جائحة كورونا الصعبة، استمرنا في انجاز الدورات اما عبر تطبيق زوم في بعض الاحيان، واما حضوريا مع تقليص عدد المتدربين واتخاذ اقصى اجراءات الوقاية في احيان اخرى. على الرغم من الظروف القاهرة لم نوقف انجاز الدورات، بحيث انجزنا 80 في المئة من البرنامج تقريبا. الفضل في ذلك يعود الى التطور التقني الموجود في مركز التدريب الوطني التابع للامن العام والى الجهود التي بذلها رئيس المركز

في لبنان تطلق التدريب المحترف والمعمق في هذا الاختصاص النوعي.

■ ما عدد الدورات التي انجزت في هذا المجال حتى الان؟

□ في هذا الاطار، لا بد من استعراض مرحلتين. الاولى، هي اننا انجزنا حتى الان، في مجال التواصل وحل النزاعات، 17 دورة تدريبية موزعة على الشكل التالي:

• 7 دورات مخصصة للضباط من رتبة عقيد حتى رتبة ملازم، بلغ عدد المستفيدين منها 70 ضابطا.
• دورتان للرتباء والافراد من رتبة مفتش مؤهل اول حتى رتبة مأمور، بلغ عدد المستفيدين منها 31 رتبيا وعنصرا.

• دورة مخصصة للضباط من رتبة رائد حتى رتبة ملازم اول، بلغ عدد المستفيدين منها 8 ضباط.
• 7 دورات مخصصة للرتباء والافراد من رتبة مفتش مؤهل اول حتى رتبة مأمور، بلغ عدد المستفيدين منها 60 رتبيا وعنصرا.

شملت المرحلة الثانية بدء دورات متقدمة في هذا المجال، اي دورات اعداد مدرين سيتولون لاحقا مهمات التدريب ضمن المديرية العامة للامن العام. انجزنا حتى الان دورة واحدة متقدمة على الرغم من الظروف القاهرة التي يمر فيها الوطن،

■ تقديم برامج الدعم الاستشارية والمساعدات العملية للدول التي تسعى الى تعزيز الحوكمة الرشيدة في قطاعات الامن.
• دعم وتعزيز قدرات الادارات والاجهزة الامنية. اضافة الى اي برامج اخرى قد نجد مستقبلا، تبعا للظروف العامة والتطور الحاصل، انها تصب في مصلحة تحقيق ذلك الهدف السامي.

■ من هي الجهات التي تعاونتم معها في لبنان حتى اليوم، وفي اي مشاريع او برامج على سبيل المثال؟

□ حتى الان، تعاوننا مع كل من مجلس النواب، وزارة العدل، الجيش اللبناني، المديرية العامة للامن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المديرية العامة لامن الدولة. وقد تمحورت مجمل اطر تعاوننا حول برامج تطوير في المجالات الادارية او الحقوقية او التقنية، او دورات تدريبية في مجالات عدة كتعزيز العلاقة بين المواطنين والادارة، التعاون العسكري - المدني، مناهضة التعذيب، البيات التحقيق مع الموقوفين موقتا، وسواها. كذلك وضعنا بالتعاون مع ادارات العامة التمييزية والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي وسواها خارطة طريق لتطوير العمل في موضوع الطب الشرعي والمباحث الجنائية. في هذا السياق، بدأنا النقاش مع نقابة اطباء بهدف استكمال العمل حول هذا المشروع. ما تجدر الاشارة اليه، هو ان ابوابنا مفتوحة للتعاون مع اي جهة رسمية او جمعية مجتمع مدني لديها اهداف او اهتمامات ذات صلة باهدافنا والبرامج التي نعمل عليها. تاليا، تستطيع اي جهة التواصل معنا عبر البريد الالكتروني (r.kays@dcaf.ch) بهدف التنسيق والتعاون.

■ ماذا جرى بعد ذلك؟
□ خلال الاجتماع كلف اللواء ابراهيم العقيد ايلي الديك التنسيق معنا، فاتفقنا معه على انجاز دورات في مجال الوساطة وحل النزاعات، وبدأنا تنفيذها في مقر مركز التدريب الوطني التابع الى المديرية العامة للامن العام الذي يقع في الجديدة - المتن، وذلك بعدما اتفقنا مع جامعة القديس يوسف على ان يتولى التدريب في تلك الدورات مدربون اكاديميون تابعون للمركز المهني للوساطة في الجامعة. تعد المديرية العامة للامن العام اول مؤسسة أمنية

بدأ التعاون بين المديرية العامة للامن العام ومركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) في منتصف عام 2019، من خلال تنظيمها دورات تدريبية في مجال التواصل وحل النزاعات. تلك الدورات التي انجزت في مركز التدريب الوطني التابع للمديرية، وتولى التدريب فيها مدربان اكاديميان تابعان للمركز المهني للوساطة في جامعة القديس يوسف، تمحورت في مضمونها حول اسس التواصل وتقنياته، انماط الشخصيات الانسانية وكيفية التعامل معها، لغة الجسد في التواصل، ادارة النزاع واساليب حل النزاعات، وسواها.

"الامن العام" التقت ممثلا مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) في لبنان المحامي ربيع قيس، واجرت معه حوارا شاملا عن اهداف المركز ونشاطاته في لبنان، واطر العلاقة والتعاون بينه وبين الامن العام، ومضمون دورات الوساطة وحل النزاعات واهميتها.

■ بداية، ما هي ابرز اهداف مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن دوليا؟
□ يعمل المركز لجعل الدول والشعوب اكثر امانا في اطار الحكم الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان. نعتد ونطبق برامج عدة لتحقيق هذا الهدف السامي، من ابرزها:

• مساعدة الدول والديموقراطيات المتقدمة والديموقراطيات الناشئة في ارساء الحوكمة الرشيدة في القطاع الامني، ضمن اطار من الديموقراطية واحترام سيادة القانون.
• مساعدة الدول الشريكة في تطوير القوانين، المؤسسات، السياسات، والممارسات لتحسين حوكمة قطاع الامن من خلال اصلاحات شاملة وتشاركية تستند الى المعايير الدولية والممارسات الجيدة.